الأهرام

المصدر :

التاريخ :

« العالم اليوم » تنفرد بنشر النص الكامل لأحدث تقرير من جامعة «هارفارد» (١)

الترتيبات الاقتصادية للمرحلة الانتقالية من الحكم الذاتى الفلسطينى

محاولة لوضع شعوب «مثلث الأزمة» على الطريق الصحيح

قام خبراء معهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية لشئون الشرق الأوسط التابع لجامعة هارفارد بإعداد هذا التقرير عن «تحقيق السلام فى الشرق الأوسط : مشروع التحول الاقتصادى» قبل أن يحدث الاختراق الذى تحقق أخيرا فى عملية السلام بالاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وتوقيع إعلان المبادىء المشترك بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى.

وقد كان هناك احساس بأن هذا التقرير الذى يتحدث عن أوجه التكامل الممكنة بين اقتصاديات كل من إسرائيل وفلسطين والأردن تأخر عن موعده ولكن ها هو إعلانه يأتى مواكبا لاتمام توقيع الاتفاق الفلسطينى – الإسرائيلى ليفتح الباب أمام الاستفادة من أفكاره لمن يريد من الأطراف الثلاثة الذين يشكلون مثلث الأزمة فى المنطقة.

وتنشر « العالم اليوم» ملخص هذا التقرير اعتبارا من اليوم على حلقات لتضع امام قارئها رؤية هامة لآفاق التعاون الاقتصادى الممكن بين كل من إسرائيل وفلسطين والأردن.

ان السلام فى الشرق الأوسط لن يتحقق إلا إذا امتدت جذوره فى الحياة اليومية لشعوب الاقليم. وسوف يحدث هذا إذا أدى السلام إلى علاقات اقتصادية مفتوحة وتطور اقتصادى لشعوب وبلدان المنطقة مثلما حدث فى غرب أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية.

والنتيجة الرئيسية لهذا التقرير هى أن الإسرائيليين والأردنيين والفلسطينيين يمكنهم جميعا الاستفادة من اتفاق يتضمن العناصر التالية :

أن يسيطر الفلسطينيون على اقتصاد الضفة الغربية وغزة

أن تحدث تطورات ملموسة نحو التجارة الحرة بين الاقتصاديات الثلاثة

أن تقام مشروعات إقليمية لتنمية أوجه التكامل بين الاقتصاديات الثلاثة وتحظى بأولوية عالية.

وينبغى أن يكون كل من الاقتصاديات الثلاثة قائما على آليات السوق ، معتمدا على القطاع الخاص وقوى السوق لكى تلعب الدور الرئيسى فى تخصيص الموارد. كما يجب ترك القطاع الخاص فى الاقتصاديات الثلاثة حرا فى تنمية العلاقات التجارية فيما بينها.

وهذا التقرير نتاج جهد مجموعة من الاقتصاديين الفلسطينيين والأردنيين والإسرائيليين عملوا معا بالتعاون مع اقتصاديين من جامعة هارفارد ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا «ام.اى.تى MIT» من الواضح أن هؤلاء الاقتصاديين ينتمون إلى خلفيات متباينة وأن كلا منهم ملتزم بشعبه ولكن كلا منهم عمل فى هذا البحث بجهده الفردى وقد اتفق المشتركون على مدخلين ضروريين : فكل منهم يعتقد أن هناك المزيد الذى يمكن كسبه من التعاون بدلا من استمرار المواجهة .. كما أنهم كلهم اقتصاديون محترفون قادرون على استخدام أدواتهم المهنية فى حل المشاكل المحددة الموجودة فى متناول اليد.

وقد تعامل التقرير مع سلسلتين من القضايا المترابطة : الأولى هى العلاقات الاقتصادية المستقبلية بين الاقتصاديات الثلاثة. والثانية هى هيكل الاقتصاد الفلسطينى خلال المرحلة الانتقالية للحكم الذاتى وقد ظهر هناك بعض التحفظ بين الاقتصاديين الإسرائيليين والأردنيين فى تناول

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

القضايا التى كانت تبدو من صميم الشئون الداخلية الفلسطينية مثل الهيكل المؤسس لإدارة شئون الاقتصاد الفلسطيني. ولكن زملاءهم الفلسطينيين شجعوهم على تناول مثل هذه القضايا . وهذا دليل على حقيقة أن لدى جميع المشتركين ما يمكن أن يقدمه كل منهم للآخر وعلى الروح التعاونية التى سادت فى إعداد التقرير.

ويعتبر هذا التقرير تقريرا فريدا لأنه : أولا نتاج مشترك للإسرائيليين والأردنيين والفلسطينيين معا. ولأنه -ثانيا- يقدم نظرة غير رسمية مستقبلية معترفة لما يمكن عمله من أجل جعل الاقتصاديات الثلاث تعمل لصالح السلام فى الشرق الأوسط. وهى نظرة متفائلة لأنها ترى فعلاً ما يستوجب التفاؤل.

ونحن نأمل ونعتقد أن كلا من التقرير والروح التى تمت كتابته بها ستساهم فى التنمية الاقتصادية لكل من الاقتصاد الفلسطينى والأردنى والإسرائيلى وتساهم بالتالى فى تنمية السلام.

العملية والافتراضات

لقد تم وضع هذا المشروع فى وقت مبكر من عام ١٩٩٢ بمعرفة معهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية لشئون الشرق الأوسط بمدرسة جون كيندى التابعة للحكومة.

وكان هدفه الرئيسى هو وضع مقترحات للسياسات والترتيبات الاقتصادية التى يمكن أن تحقق أفضل اسهام فى التنمية الاقتصادية لكل من الاقتصاديات الفلسطينية والأردنية والإسرائيلية خلال الفترة الانتقالية للحكم الذاتى الفلسطينى باعتبارها جزءا من عملية السلام.

وفى الوقت الذى بدأ فيه إعداد التقرير كانت محادثات السلام بين إسرائيل وجيرانها تسير ببطء. ورغم ذلك فقد كان من الممكن دفع الاقتصاديين البارزين من إسرائيل والأردن وفلسطين إلى العمل معا بجانب الاقتصاديين الأمريكيين فى جهد أكاديمى من أجل تحليل امكانات الاستفادة المتبادلة من العلاقات الاقتصادية بين اقتصادياتهم الثلاث.

وقد تم تسجيل الاقتصاديين الذين اعدوا هذا التقرير باسمائهم ووجهات عملهم فى صلب التقرير. وقد اشتركوا بصفاتهم الفردية. كما أن وجهات نظرهم المسجلة هنا لا تعبر عن سواهم .. وفى حين أننا ابلغنا المسئولين المختصين من الأطراف الثلاثة المنخرطة فى محادثات السلام بأمر هذا التقرير إلا اننا لم نطلب تصديقهم على ما يحتويه من توصيات.

وقد كانت هناك مميزات عديدة للطريقة التى بها عمل هذا التقرير فطبيعته المتعددة الأطراف دفعت كل الأطراف إلى تفهم القضايا التى تواجه الطرف الآخر. كما أن تركيز موضوعه على اقتصاديات التحول فى المرحلة الانتقالية أجبر المجموعة على التركيز فى موضوعات ضيقة نسبيا. وبجانب ذلك فإن حقيقة كون التقرير غير رسمى تعنى أن العمل تم بعيداً عن العلنية مما مكن المشتركين فيه من تفادى الضغوط التى تقع عادة على الممثلين الرسميين.

وبينما كان مشروع التقرير يتقدم كانت عملية السلام تتسارع وكان العمل فى اقتصاديات فترة الانتقال والترتيبات الاقليمية المحتملة يكتسب قوة دفع. بل أن بعض أفراد المجموعة المشتركة فى هذا التقرير قد تم

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

اختيارهم كمستشارين للوفود فى محادثات السلام ولكنهم استمروا فى إعداد التقرير غير الرسمى حتى وهم منخرطون فى عملهم الرسمى الآخر.

افتراضات رئيسية

فى حين ركز الاقتصاديون الذين اعدوا هذا التقرير على النواحى الاقتصادية الفنية للترتيبات الانتقالية كان من الضرورى الوصول إلى تفهم مشترك ذى طبيعة سياسية بشأن نقطة البدء ونقطة الانتهاء معا.

و كانت نقطة البدء هى أن يحدد الاقتصاديون القرارات التى ينبغى اتخاذها والمشاكل التى يجب حلها، والاختيارات المطروحة، والتوصيات التى تخص السياسة الممكنة للجوانب الاقتصادية خلال الفترة الانتقالية من الحكم الذاتى الفلسطينى. وكانت نقطة البداية هذه تحتوى على العديد من الافتراضات. واحد هذه الافتراضات هو أن يكون هناك اتفاق فى وقت مبكر على حدوث تغيير ملموس فى الأمر الواقع للسلطات السياسية الفلسطينية ولعلاقات الفلسطينيين مع كل من إسرائيل والأردن.

وقد انعكس هذا التغيير فى شكل افتراض آخر هو أنه سيتم عبر اتفاقية سياسية اقامة «كيان فلسطينى ذى سيادة اقتصادية»، ومن هنا فلم يكن الاقتصاديون يضعون سياسات اقتصادية جديدة لنفس الواقع السياسى القائم حاليا. وبالطبع فإن أى كيان يتاجر لابد أن يقبل بوجود ضوابط متبادلة على هذه السيادة مثل الدخول فى اتفاقيات مع الجيران والمجتمع الدولى الأوسع فى مجال التجارة و تدفقات عناصر الإنتاج وغيرها من جوانب السياسة الاقتصادية على غرار ما يحدث بين بلدان السوق الأوروبية المشتركة.

ولم يكن العمل الاساسى للمشتركين فى التقرير يتضمن وضع توصيات للفترة التى ستلى المرحلة الانتقالية. كذلك فإنهم لم يضعوا أية افتراضات تخص الترتيبات السياسية بعد فترة الانتقال وذلك على الرغم من أنهم كانوا يميلون بالطبع إلى ترجيح بعض النتائج السياسية على غيرها. ورغم امتناعهم عن وضع أية افتراضات تخص الفترة بعد الانتقالية فإن المجموعة افترضت أن السياسات الاقتصادية الخاصة بفترة الانتقال سوف تسهل وتدعم أية ترتيبات سياسية مرجح اتخاذها لمرحلة ما بعد الفترة الانتقالية.

أن سلطة الحكم الذاتى المفترض انبثاقها عن محادثات السلام يشار إليها فى هذا التقرير تحت اسم «سلطة الحكم الذاتى الانتقالى الفلسطينية» وأن نشير إليها عادة تحت اسم «سلطة الحكم الذاتى الانتقالى» او ببساطة تحت اسم «سلطة «الحكم الذاتى» والأرض التى ستمارس عليها هذه السلطة نشير إليها باسم «الضفة الغربية وغزة» أو «الأراضى المحتلة».

اما آخر نقطة فى مشروع التقرير فقد كانت نتيجة أكثر منها افتراضا نتيجة تقوم على الدعوة إلى تطورات مواتية للسوق، والقطاع الخاص فى الاقتصاديات الثلاثة مع تبادل تجارى واقتصادى كثيف فيما بينها.

واعتبارا من الحلقة القادمة سندخل فى صلب التقرير باحثين من النتائج الخاصة بالعلاقات بين الاقتصاديات لثلاثة، ونواصل استعراض الترتيبات الاقتصادية الخاصة بالكيان الفلسطينى. وفى كل قسم من هذا التقرير الملخص سنحرص على تسجيل مختلف الآراء التى توصلت إليها مجموعة الباحثين فى مختلف القضايا المطروحة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية